

ملاحظات موجزة حول المحاضرة المتميزة بعنوان:

"التمويل ومعالجة التعثر: مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المزمنة – هل من جديد؟"

الأربعاء ٧ مارس ٢٠١٨، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً

الجلسة الثالثة: أليات مساندة الشركات المتعثرة.

المتحدثون:

- أ/ مجدي محمد فهمي، نائب رئيس مجلس إدارة شركة الصباغة والمنسوجات المصرية.
- أ/ إلهامي الزيات، رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لمجموعة شركات إمكو ترافيل.
- أ/ بهية أحمد إسماعيل، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة كونكورد انترناشونال انفستمنت.
- أ/ مجدي الدكتوروري، مدير عام أول بنك SAIB

مدير الجلسة:

أ/ غادة الجوهري، عضو مجلس إدارة شركة مصر لرأس مال المخاطر.

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين

- أكثر الأليات رواجاً لحل مشاكل الشركات المتعثرة هي صناديق الاستثمار.
- نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض في مصر هي ٧,٢ وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما.
- تحقق هذه الصناديق أرباحاً مرتفعة ومن ثم فهي جاذبة للاستثمار.
- النوع الأكثر رواجاً من صناديق الاستثمار هو ال Turn around وهو النوع الذي يحظى باهتمامنا في مصر نظراً لمساعدته على تحقيق أهداف الدولة في التنمية.
- شركة مصر لرأس مال المخاطر هي أول شركة في مصر لمساندة الشركات المتعثرة، يساهم صندوق تحيا مصر في الشركة بـ ٤٦,٧% ومركز تحديث الصناعة ٢٠%، بنك الاستثمار القومي ٢٠% وشركة أيادي ١٣,٣%.
- تعتمد استراتيجية الشركة على ضخ الأموال في الشركات المتعثرة في صورة إما مساهمة أو اقراض أو مرابحة، وفقاً لاحتياجات كل شركة على حدة، وأياً كانت الوسيلة فإن إعادة الهيكلة هي أهم عنصر لضمان عدم تعثر العميل مرة أخرى.
- يقوم فريق عمل من مركز تحديث الصناعة بدراسة الحالات المتعثرة فنياً ومالياً ثم يرفع تقريره إلى شركة مصر لرأس مال المخاطر التي تتخذ القرار النهائي بتمويل الشركة من عدمه وفقاً لمعايير منها تأثير الشركة على الاقتصاد القومي وأن يكون منتج الشركة مطلوب في السوق، وأن يكون لدى الشركة إدارة جيدة وألاً يكون هناك تآكل لرأس المال، وألاً يكون هناك أحكام قضائية صادرة ضد الشركة.
- الأولوية للشركات كثيفة العمالة والتي تعتمد على مدخلات انتاج محلية.

المشاكل التي تواجه قطاع المنسوجات:

- التهرب الجمركي أدى لتعرض القطاع لمنافسة غير متكافئة مما أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع.
- هناك نقص كبير في الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.
- تعتمد الصناعة على أقطان طويلة لإنتاج منتجات متوسطة وقصيرة الطول وبالتالي تُهدر قيمتها السوقية.
- تقادم الآلات والتكنولوجيا مما أدى إلى ضعف الإنتاجية والجودة.
- اختلال الهياكل التمويلية في شركات الغزل والنسيج مما أدى إلى الضغط على اقتصاديات التشغيل.
- الإدارة تفتقد إلى الاحتراف والمهنية.
- تقلص الأسواق وتراجع الأسعار العالمية.

- لمواجهة التعثر، من الممكن أن يتم تحويل جزء من المديونية على الشركات القادرة على التصدير إلى مساهمة في هذه الشركات. الحل الثاني هو الحقن النقدي، من خلال تمويل الاعتمادات المستندية المفتوحة بمعنى تمويل الأجور والخامات.... إلخ إلى حين التصدير وتحصيل الاعتماد المستندي.

المشاكل التي تواجه قطاع السياحة:

- فقد قطاع السياحة ما يزيد عن ثلثي عدد العمالة التي كانت به مقارنة بـ ٢٠١٠. ومن استمر في القطاع هم الأقل إنتاجية.
- تدني أسعار الخدمة المقدمة في الفنادق بشكل كبير جدا، على سبيل المثال يقدر سعر الليلة في الفندق الخمس نجوم بشرم أو الغردقة بـ ٢٠ دولار شاملة الثلاث وجبات والمشروبات تنخفض إلى ١٠ دولار إذا كان الفندق بعيدا عن الشاطئ.
- في ٢٠١٣ تم العمل على إنشاء صندوق استثمار بالتعاون مع عدد من الشركات والبنوك، وتم الإعلان عنه في المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ، إلا أن المشروع متوقف حتى الآن على الرغم من وجود مجلس إدارة كامل.
- تم إغلاق مكاتب السياحة في أمريكا وباريس في الوقت الذي يزيد فيه الطلب من هذه الدول على السياحة المصرية.
- شركات السياحة في مصر تحتاج إلى إعادة هيكلة، عمليات الإحلال والتجديد ضعيفة للغاية وبناء عليه فإن مستوى الخدمة المقدمة للسائح لا يرقى للمستويات العالمية.
- النقل الداخلي في قطاع النقل يواجه مشكلات كثيرة، نظرا لارتفاع سعر الأتوبيس من ٦٠٠ ألف جنيه إلى ٣ مليون جنيه، حيث تشترط لائحة وزارة السياحة أن يتم شراء أحدث موديل في السوق، في حين يمكن شراء موديل تم صنعه من ثلاث أو أربع سنوات بسعر أقل بكثير.

تجربة بيسكو مصر الرائدة في إعادة الهيكلة:

- يهدف الاستثمار المباشر إلى الدخول في شركة لتعظيم أرباحها ثم التخارج منها في الوقت المناسب.
- أهم ما في الاستثمار المباشر هو الحصول على حصة حاكمة للسيطرة على مجلس الإدارة وبناء عليه يمكن تنفيذ الخطة الموضوعية.
- تم إحلال وتجديد جميع فروع مصانع بسكو مصر، ودمجهم تحت مظلة إدارية واحدة للتحكم بشكل أفضل في المشتريات والمبيعات.
- تم تحسين جودة المنتجات أيضا، وتوحيد العلامة التجارية للشركة وشن عمليات تسويقية على نطاق واسع.
- تم تحديث منافذ البيع الخاصة بالشركة، وكذلك بناء أسطول كبير من سيارات التوزيع.
- نفذت الشركة برنامجا للمعاش المبكر لحل مشكلة العمالة وتقاعد حوالي ٩٠٠ عامل وفقا لهذا البرنامج بدون أي مشاكل.
- تم وضع حد أدنى للأجور عند ٥٠٠ جنيه ارتفع بعد ذلك إلى ١٢٠٠ جنيه قبل التخارج من الشركة.
- تم إعادة هيكلة الشركة ماليا، فقبل البدء في عملية إعادة الهيكلة كانت الشركة تحقق ٢٠ مليون أرباح، نصفها من استثمارات مالية، وبعد الهيكلة وقبل التخارج من الشركة وصلت الأرباح إلى ٦٣ مليون جنيه من مبيعات البسكوت فقط لا غير.

المناقشات:

- المشكلة الأساسية المتسببة في التعثر هي سوء الإدارة.
- مبادرات كمبادرة البنك المركزي تستهدف حل المشكلات العامة التي تواجه كل العاملين بالسوق، وبناء عليه يجب استهداف كل قطاع على حدة بما يناسبه من سياسات وأدوات خاصة.

- ستقوم الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) بتسجيل كافة البيانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويلتزم كل بنك يقدم تمويلاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم بيانات هذا المشروع من ضمنها القوائم المالية ليتم تسجيلها واثاحتها في إطار قاعدة بيانات متكاملة.
- لا بد من النظر إلى مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أشمل من قضية التمويل. فهناك معوقات كثيرة أخرى تواجه هذه المشروعات بخلاف التمويل مثل التسويق والتدريب وإعداد دراسات الجدوى اللازمة.
- لا يوجد جهة في مصر تمتلك حصراً لعدد الشركات المتعثرة، وقد سبق وان قام مركز تحديث الصناعة بعمل حصر للشركات المتعثرة ولم يتم وضع حلول جذرية لهذه الشركات وهو ما منع الشركات المتعثرة الأخرى من التقدم بأوراقها إلى المركز.
- يعمل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة على خلق حالة من التنسيق داخل وزارة الصناعة لكنه لا يحل مشكلة المشاريع الصغيرة بالشكل المطلوب.
- ضرورة وجود جهاز تنسيقي تابع لرئيس الوزراء بشكل مباشر، يعمل على التنسيق بين كل المعنيين بالمشروعات الصغيرة ولا يكون له أي علاقة بالتنفيذ. فالجهاز الحالي يضع سياسات وفي نفس الوقت يقرض المشاريع وبالتالي فقد قدرته على أداء إحدى المهمتين بكفاءة.
- المشكلة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أنه متروك لأشخاص بالبنوك.